

ورقة عمل حول دور القادة البرلمانيين فى نشر ثقافة السلام

الأستاذ الدكتور / عبد الله المغازى

عضو لجنة التثقيف

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

مصر

مقدمة :

إن الاهتمام بالسلام المجتمعى والسعى نحوه كان دائماً مطلباً إنسانياً فى كل العصور، وكان السلام ولم يزل حلمًا للبشرية منذ عصور بعيدة، فقد عانت البشرية كثيراً من ويلات الحروب والصراعات والعنف والإرهاب لدرجة أن السلام يكاد يشكل استثناء فى مواجهة قاعدة الصراعات والحروب^(١)، وخاصة فى الوقت الحالى ونحن فى الألفية الثالثة إذ نشهد تزايداً ملحوظاً فى معدلات الصراعات والعنف بجميع أشكاله على الرغم من تطور الوعى بوحدة المصير الإنسانى وبأهمية السلام.

(١) محمد حامد سلطان : القانون الدولى العام وقت السلم ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦٩م، دار النهضة العربية ، القاهرة
محمد سامى عبد الحميد: أصول القانون الدولى العام ، الجزء الثانى ، القاعدة الدولية، الطبعة السادسة ١٩٨٧م
الدار الجامعية، الإسكندرية .

كفرض من فروض التنمية والرخاء داخل المجتمع^(١).

(١) وقد عقد يوم ٢١ تموز/ يوليو، فى اجتماع رفيع المستوى بشأن: "دور البرلمانين فى بناء مجتمعات سلمية وجامعة، وفى القضاء على التطرف العنيف." وقد نظم هذا الاجتماع من قبل كل من بعثة إيطاليا الدائمة لدى الأمم المتحدة واليونسكو والتحالف البرلماني الدولي للأخلاقيات العالمية وذلك فى مقر الأمم المتحدة فى نيويورك. وفى هذا السياق، قالت المديرية العامة: "لا يمكن بناء السلام ومنع التطرف العنيف بالإكراه. بل نحن بحاجة إلى قوة الإقناع من أجل تحقيق هذه الغاية، نحن بحاجة إلى كسب معركة الأفكار عن طريق التعليم والحوار الديمقراطي والفهم الأفضل لثقافات الغير ومعتقداتهم الدينية. ويضطلع البرلمانيون بدور مهم فى مواجهة تحديات العصر، ولكن لا يمكن معالجة كل الأمور عن طريق الحكومات أو هيئات الأمم المتحدة وحدها." كما ركزت المديرية العامة فى خطابها الافتتاحي على أن: "البرلمانين يمتلكون قوة فريدة لتقريب الحلول من الناس وضمان بقاء احتياجات هؤلاء الناس وقلقهم فى صميم مهامنا". ويذكر أنه شارك فى هذا الاجتماع مجموعة من البرلمانين والممثلين الدبلوماسيين وممثلين عن منظمة الأمم المتحدة والمجتمع المدني فى إطار الجهود المبذولة لتوثيق التعاون بشأن تطوير ثقافة سلام ووضع حد لموجة التطرف العنيف الذى لم يسبق أن كان لها مثيل. ويتمثل الهدف من تنظيم هذا الاجتماع فى اعتماد قانون ينص على التعليم الإلزامى فى ما يتعلق بثقافة السلام وتدبير منع الإرهاب والتطرف. كما يهدف هذا الاجتماع إلى تقوية الشراكة الدبلوماسية المعنية بمجالات مختلفة، وحشد جهود الحكومات ومنظمة الأمم المتحدة والقادة الدينيين والأكاديميين والإعلاميين؛ لكى يقوم كل منهم بالدور الموكل إليه فى سبيل تنفيذ هذا القانون الملزم للجميع. هذا وقد استعرضت المديرية العامة الأعمال التى تقوم بها اليونسكو حول العالم من أجل وضع حد للتطرف المصحوب بالعنف ومواجهته، مؤكدة أن أول خطوة فى سبيل تحقيق هذه الغاية هى "مقاعد الدراسة حيث يجب أن نبدأ بتعليم ثقافة السلام باستخدام كتب ومناهج مدرسية توعى الطلاب بحقوق الإنسان وتصلف شخصياتهم؛ لىكونوا مواطنين مسئولين فى المستقبل". وقالت الوزيرة المفوضة فى بعثة إيطاليا الدائمة لدى الأمم المتحدة، إيميليا جاتو "لا وجود للحلول السهلة... يجب علينا استئصال الأسباب التى ولدت التطرف العنيف لا سيما التهميش وعدم المساواة والتمييز العنصرى وانتهاكات حقوق الإنسان وخطابات الكراهية، وذلك عن طريق الخطة التنموية لعام ٢٠٣٠". وأضاف الممثل الدائم لجمهورية كازاخستان لدى الأمم المتحدة، خيرت عبد الرحمن أن "هناك حاجة ماسة لتبنى نهج شامل يعمل على المدى البعيد على وضع حد للتطرف المصحوب بالعنف ومواجهته ناهيك عن الحاجة إلى توثيق التعاون على المستويين الإقليمي والدولي نظراً لضرورة ذلك من أجل تنفيذ الخطة التنموية لعام ٢٠٣٠. وأشار جهانجير خان، مدير فرقة العمل المعنية بالتنفيذ فى مجال مكافحة الإرهاب إلى الأهمية الكبيرة للحوار بين البرلمانين الذين يمثلون مواطنى العالم فى كل مكان. اختتم مدير مؤسسة ثقافة السلام، فيديريكو مايور، المدير العام الأسبق لليونسكو، هذه الجلسة الرئيسية بخطاب ذكر فيه دور منتدى الأمم المتحدة رفيع المستوى فى ما يتعلق ب"ثقافة السلام"، ودعا البرلمانين إلى تصدّر الحرب ضد الأيديولوجيات المتطرفة (الدكتور/عصام صادق رمضان: المعاهدات غير المتكافئة فى القانون الدولي، - رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية الحقوق بجامعة عين شمس عام ١٩٧٨ ص ١٢٣).

ويسعى القادة البرلمانيون عبر الاتحاد البرلماني الدولي^(١) إلى تحقيق النصوص التشريعية التي تهدف إلى إقامة السلام المجتمعي ، فالقانون صورة حية تعكس واقع المجتمعات، وعليه يرتكز بنيانها، فهو ينظمها ويهذبها ويعنى بتطويرها كي يستقر فيها السلام والأمن والعدالة قدر المستطاع^(٢).

وما الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية التي نصت عليها الدساتير سوى مؤسسات يتكامل عملها في ضبط السلوك الإنساني وتسيير مرفق العدالة تحقيقاً للسلام الاجتماعي الذي كان وسيبقى مطلباً للإنسان، ومن نافلة القول فإن ثقافة القانون تعطي المواطن ثقة بنفسه وقدرة على معرفة حقوقه وطرق حمايتها^(٣).

وعملية التنقيف على السلام يجب أن تأخذ مداها في وعي الشعوب وفي سلوك أفرادها وجماعاتها وأن تضبطها القوانين التي تختلف عن منطق العين بالعين والسن بالسن ، كما أنها تتعارض أيضاً مع فرضها بقوة الصاروخ والطائرة من دول تدعى أنها أكثر تحضراً وأنها راعية حقوق الإنسان في العالم، فتقتل باسم السلام وتدمر باسم الديمقراطية وتتلاعب بمصير الشعوب فتمزقها وتنهب ثرواتها، وتحول أبناءها لاجئين وترسل لهم الخيام والفتات باسم الإنسانية والسلام. وكما هو الإرهاب عقيدة لدى البعض فهكذا يجب أن يكون السلام فنسميه عقيدة السلام الداخلي، وهي أصل التماسك الاجتماعي وحافظ الدولة، وكل الأمانى أن تتحول ثقافة السلام إلى قيم حقوقية ملزمة يشكل الاعتداء عليها اعتداءً على قيم المجتمع وتقاليد الراسخة^(٤).

(١) الاتحاد البرلماني الدولي (Inter Parliamentary Union) (IPU) هو المنظمة العالمية لبرلمانات الدول ذات السيادة. أنشئت في عام ١٨٨٩م بوصفها مركز تنسيق للحوار البرلماني في جميع أنحاء العالم، يعمل الاتحاد البرلماني الدولي من أجل السلام والتعاون بين الشعوب و بناء الديمقراطية التمثيلية، وإستراتيجيات الاتحاد لتحقيق هذه الأهداف تشمل ما يلي: تعزيز الاتصالات والتنسيق وتبادل الخبرات بين البرلمانات والبرلمانيين؛ إبداء الرأي في المسائل ذات الاهتمام الدولي من أجل تحقيق تحرك من البرلمانات والبرلمانيين، والمساهمة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان؛ تعزيز المعرفة بعمل المؤسسات التمثيلية وتعزيز وتطوير وسائل عمل هذه المؤسسات .

(٢) محمد نور فرحات، التاريخ الاجتماعي للقانون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الاسرة، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ١١.

(٣) أحمد شلبي ، موسوعة النظم والحضارة الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٩٨١م، ص ٢١/٨.

٤ - انظر: نزيهة أحمد التركي، دور القادة في تدعيم قيم السلام، وثيقة منشورة في منتدى الحوار المتمدن

ولذا تتركز موضوعات هذه الورقة البحثية على مايلي :

أولاً : مفاهيم السلام وثقافته .

ثانياً : دور القادة البرلمانين في نشر ثقافة السلام .

أولاً : مفاهيم السلام وثقافته

السلام :

السلام فى اللغة العربية من مصدر (سلم) ويستعمل اسماً بمعنى الأمان والعافية والتسليم والسلامة والصلح، كما يقصد بالسلم أو السلام بأنه حالة من التوافق تتحقق بين طرفين إذا توافر بينهما الانسجام وعدم وجود العداوة، والسلام يعتبر حالة من الوئام والأمن والاستقرار تسود الأسرة والمجتمع والعالم، وتتيح التطور والازدهار للجميع.

والسلام فى الاصطلاح لا يخرج عن هذا المعنى اللغوى وإن خصص فى كل ما يحقق الأمن والأمان، وتشير الأدبيات إلى المعنى الاصطلاحى للسلام بأكثر من تعريف، فقد اتسع مفهوم السلام من السلام السلبى (أى غياب الحرب والنزاعات والصراعات) ليشمل السلام الإيجابى (أى غياب الاستغلال، وإيجاد العدل الاجتماعى) وهناك علاقة ارتباطيه بين السلام السلبى والسلام الإيجابى، وهناك ثلاثة مفاهيم تستخدم فى مجال مفهوم السلام وهى :

١- صنع السلام Peace making : وهو مساعدة أطراف النزاع للوصول إلى اتفاق تقاوضي.

٢- حفظ السلام Peacekeeping : وهو منع أطراف النزاع من الاقتتال فيما بينها.

٣- بناء السلام Peace building : وهو تشييد ظروف المجتمع حتى يستطيع المجتمع أن يعيش فى سلام، وهذا يشمل عدة طرائق مثل التربية فى مجال حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية، وزيادة المساعدات والتكافل الاجتماعى، واستعادة الانسجام والتآلف بين فئات المجتمع الواحد، والسلام ضمن هذا المفهوم يتطلب توافقاً بين الفرد ومجتمعه^(١).

وفى المجال البحثى الأكاديمى هناك إجماع على ست مراحل مرت بها الصياغات المتعددة

لمفهوم السلام، وخاصة فى بحوث السلام الغربية، هذه المراحل هى :

(١) قاسم الصراف، اتجاهات المعلمين والمتعلمين نحو مفهوم السلام، فى كتاب: من ثقافة الحرب إلى ثقافة السلام ، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوى الحادى عشر، ١٩٩٥م - ١٩٩٦م، الكويت ، ص ١٣٤.

- **المرحلة الأولى :** السلام باعتباره ممارسة وسلوك في ظل غياب الحرب، وهذا ما ينطبق على الصراع العنيف، سواء بين الدول أم داخل الدول ذاتها في صورة الحروب الأهلية، وهذه الفكرة عن السلام شائعة لدى الناس ولدى السياسيين في الوقت نفسه .
 - **المرحلة الثانية :** ركزت على السلام باعتباره توازناً للقوى في إطار النظام الدولي، وأحياناً يسمى هذا التوازن بتوازن الرعب عندما يكون مبنياً على توازن قوى عسكرية ذات قدرات تدميرية بين معسكرين أو أكثر^(١).
 - **المرحلة الثالثة :** تم التأكيد خلالها على كل من السلام السلبي (أى : الحيلولة دون نشوب الحرب) والسلام الإيجابي (أى : منع العنف البنيوي داخل المجتمع).
 - **المرحلة الرابعة :** ساد فيها مفهوم نسوى للسلام (منع العنف ضد المرأة)، لا يفرق بين وجود الحرب أو عدمها عندما يمارس العنف ضد المرأة .
 - **المرحلة الخامسة :** تم التركيز في هذه المرحلة على فكرة السلام مع البيئة، وذلك إن الممارسات الرأسمالية قد اعتدت اعتداءً وحشياً على البيئة الإنسانية^(٢).
 - **المرحلة السادسة :** مرحلة التركيز على السلام الداخلي للإنسان، لارتباطه ضرورة بالسلام على المستوى الكلي^(٣).
- ونضيف على هذه التقسيم :
- **المرحلة السابعة :** وهى المرحلة التى تم فيها التركيز على حقوق الإنسان، والانتهاكات والعنف الموجه ضد الأطفال والمعاقين وغيرهم من الفئات الضعيفة .
- ثقافة السلام :**

وقد تناول المفكرون والباحثون موضوع ثقافة السلام فى مختلف الجوانب، فتنوعت وتباينت معالجاتهم كلٌّ حسب مجال تخصصه، الأمر الذى أسهم فى إثراء بحوث ثقافة السلام ، فهناك من

(١) محمد معروف الدواليبي، المدخل إلى التاريخ العام للقانون، بحث منشور بموقع مجلة العدالة الإماراتية ، شبكة المعلومات الدولية، العدد الثامن، السنة الثامنة ، ١٩٨١/٥ .

(٢) هارولد كيربو، انعدام العدالة الاجتماعية، صراع الطبقات فى الولايات المتحدة. نيويورك، ماكروهيل ، ١٩٨٣م بحث مترجم على شبكة المعلومات الدولية، تاريخ التصفح ١١ / ٧ / ٢٠١٣م.

<http://www.rlg.org/rlin.html>

(٣) السيد ياسين " نحو رؤية عربية لثقافة السلام " ٢٠٠٧م، عمان وتربية السلام، وزارة التربية والتعليم، مسقط ، ٢٠٠٨م ، ص ٧ .

أكد على أهمية وألوية المستوى الدولي لثقافة السلام، وفي مقدمتهم منظمة الأمم المتحدة، حيث تبنت الجمعية العامة فيها إعلان ثقافة السلام.

وعرفت الأمم المتحدة ثقافة السلام بأنها: مجموعة القيم والمواقف والتقاليد وأنماط

السلوك وأساليب الحياة، التي تستند إلى ما يلي :

(أ) احترام الحياة وإنهاء العنف ، وترويج ممارسة اللاعنف من خلال التعليم والحوار والتعاون داخل المجتمعات.

(ب) الاحترام الكامل لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسى للدول، وعدم التدخل فى المسائل التى تعد أساسًا ضمن الاختصاص الداخلى لأى دولة، وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولى .

(ج) الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها .

(د) الالتزام بتسوية الصراعات بالوسائل السلمية .

(هـ) بذل الجهود للوفاء بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة .

(و) احترام وتعزيز الحق فى التنمية .

(ز) احترام وتعزيز المساواة فى الحقوق والفرص بين المرأة والرجل .

(ح) الاعتراف بحق كل فرد فى حرية التعبير والرأى والحصول على المعلومات^(١).

ثانياً: دور القادة البرلمانيين فى نشر ثقافة السلام

مما لا شك فيه أن القادة البرلمانيين هم حجر الزاوية فى إرساء قيم السلام داخل المجتمعات ، من خلال التشريعات التى يشرعونها، وخاصة إذا كان هؤلاء القادة يمثلون ائتلاف الأغلبية أو لهم الشخصية البرلمانية المتميزة والمنتشرة داخل أروقة البرلمان، فعضو البرلمان الذى يمثل مجموعة من الأعضاء سوف يكون له دور بارز فى هذا المضمار، بخلاف العضو الذى لا ينتمى لأى كيان مؤسسى داخل البرلمان، فالقائد البرلمانى هو من يستطيع أن يوجه دفعة الأمور داخل البرلمان لإحداث أكبر أثر منشود.

ولذلك كان للقادة البرلمانيين دور فى تحقيق السلام الاجتماعى وفى بلورته داخل مؤسسات المجتمع كافة، فقد شارك القادة البرلمانيون فى اللجان الاستشارية التى عملت على صياغة السلام الاجتماعى جنباً إلى جنب مع المؤسسات المجتمعية والأكاديمية وأصحاب الخبرات المختلفة.

(١) الجمعية العامة للأمم المتحدة، إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام، قراران اتخذتهما الجمعية العامة فى الدورة الثالثة والخمسين، أكتوبر ١٩٩٩م.

ولابد من اتخاذ وسن التشريعات لكي يصبح لهذا السلام قيمة في المؤسسات المجتمعية المختلفة، وهذه الإجراءات تتم عن طريق القادة البرلمانيين، بحيث يمكن للبرلمانات نقل الإجراءات من النظرية إلى التطبيق من خلال الوسائل القانونية الممنوحة لهم، وفيما يلي عرض لأهم هذه الوسائل القانونية التي يعد من أهمها: سن القوانين، والرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة، والمناقشة والمناظرة القانونية، والاستماع للجان البرلمان، والعمل المشترك، والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق السلام الاجتماعي، والمشاركة في المحافل الدولية لتحقيق قيم السلام المجتمعي .

١- سن التشريعات :

للقيادة البرلمانيين دور كبير وعظيم في تحقيق السلام الاجتماعي عن طريق سن وإصدار القوانين والتصديق على المعاهدات التي ترسي أسس وقيم السلام، ومن الجدير أن ينظر القادة البرلمانيون لهذه الصلاحية كفرصة ذهبية لتنفيذ هذه التشريعات، فالقيادة البرلمانيون أو اللجان البرلمانية يمكنهم التقدم باقتراحات القوانين التي بموجبها يصبح تنفيذ مقومات السلام المجتمعي أمراً ممكناً على الصعيد الداخلي. على سبيل المثال ما أُلزم به الدستور المصري الجديد (فقد نص الدستور الحالي في مادته رقم (٢٣٥) على أنه : " يُصدر مجلس النواب في أول دور انعقاد له بعد العمل بهذا الدستور قانوناً لتنظيم بناء و ترميم الكنائس بما يكفل حرية ممارسة المسيحيين لشعائهم الدينية).

كما لهم الحق في تعديل بعض القوانين القائمة لكي تتلاءم والسلام الاجتماعي، هذا الأمر من شأنه أن يضع الأهداف على أجندة القادة البرلمانيين وسينتج عن ذلك نقاشات برلمانية حول الأمر، فالعمل بهذه المقترحات على كافة المؤسسات داخل الدولة المصرية من شأنه أن يقود إلى تشريعات برلمانية لصالح السلام الاجتماعي وتحقيقه.

وعلى كل دولة أن تقوم بتبنى المبادئ الأساسية لهذه الأهداف ضمن قوانينها الداخلية، فإن أغلب أهداف السلام الاجتماعي تتعلق بالحقوق الأساسية، لذا تم تضمين هذه الحقوق في الدستور، ويعكس هذا رغبة ونية الدولة الحقيقية في المحافظة على هذه الحقوق وحمايتها.

٢- الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة :

أحد أهم المسؤوليات التي تقع على عاتق البرلمان هي الرقابة على أعمال الحكومة، فمن خلال المناقشات البرلمانية يحق لأعضاء البرلمان التقدم بأى أسئلة واستفسارات حول عمل الوزراء ووزاراتهم، بحيث يكون للبرلمان الحق في التقصي إن كانت القوانين تنفذ بالشكل المناسب

والصحيح أم لا، وخصوصاً حل أى مشكلات من الممكن أن تؤدى إلى الفتن الطائفية فى المجتمع. كما أنه بشكل عام من واجب الحكومة تقديم تقارير دورية حول أعمالها للبرلمان للتأكد من سير العملية السياسية بشكل صحيح فى خدمة المواطن، مع احترام القوانين التى تكفل حق المساواة وتحقيق السلام الاجتماعى .

وخلال فترة المناقشة البرلمانية من حق البرلمان أن يطلب معلومات مفصلة حول أعمال الحكومة والوضع القائم، مثلاً طلب إحصائيات أو أرقام حول وقائع معينة، ومن خلال ذلك يمكن للبرلمان أن يبنى صورة شاملة للوضع داخل الدولة فى كافة المجالات مما يمكن البرلمان من وضع خطط وتشريعات تتماشى مع حاجة المجتمع للسلام.

وفيما يتعلق بالسلام الاجتماعى فإن البرلمان يمكنه من خلال المناقشة البرلمانية التوصل إلى قرارات حول الأهداف التى لها أولوية فى التنفيذ والتى تحتاج لدعم من البرلمان، هذا الأمر ينتج فعالية للقوانين والإستراتيجيات التى يقرها البرلمان بخصوص السلام الاجتماعى.

٣- اللجان البرلمانية:

تعتبر جلسات النقاش البرلمانى داخل اللجان البرلمانية هى من أهم الأعمال داخل البرلمان وتحظى باهتمام كبير من وسائل الإعلام المجتمعى للتأكيد على تحقيق أسس وقيم السلام، ولكل دولة إجراءات مختلفة فى كيفية بدء النقاش وانتهائه، إلا أن المشترك بين جميع القادة البرلمانيين هو منح الحق لأعضاء البرلمان فى التقدم باقتراحات حول مسودة قوانين أو برامج نيابية أو إستراتيجيات عامة أو تتعلق بالسلام، ومنح الحق لكافة أعضاء البرلمان الآخرين بالمشاركة فى جولات نقاش مفتوحة حول السلام إلى أن يحل موعد التصويت على كل اقتراح على حدة. وحيث إن جلسات المناقشة البرلمانية هى فرصة ثمينة لأعضاء البرلمان فإنه يمكن استغلالها بطريقتين:

أولاً: أنها تمثل فرصة جيدة لتعريف المواطنين بشكل عام على السلام الاجتماعى من خلال مناقشة مشاريع القوانين المتعلقة بذلك.

ثانياً: المناقشة البرلمانية فرصة جيدة للأحزاب السياسية لاستقطاب المواطنين لبرامجها الداعمة للسلام الاجتماعى، ومثال على ذلك الدعوة من قبل أحد الأحزاب إلى أن يكون التعليم الأساسى حقاً مجانياً مكفولاً للجميع، فإنه من خلال الخطاب السياسى الذكى يمكن استقطاب أصوات المواطنين لدعم هذه الخطة التى يتبناها الحزب.

لذا فمن المهم الالتفات إلى الكيفية والتوقيت الذى يتم التحدث فيهما عن السلام الاجتماعى، وعلى أعضاء القادة البرلمانيين أن يستغلوا فترة المناقشة داخل اللجان للدفاع عن مقترحاتهم بكل

عقلانية وبرغبة سياسية عالية.

٣- جلسات استماع لجان البرلمان:

يقوم القادة البرلمانيون بإنشاء اللجان البرلمانية، وهي عبارة عن عدد من أعضاء البرلمان من الأحزاب المختلفة والذين يعملون سوياً ضمن لجنة برلمانية تختص بموضوع محدد، وعلى سبيل المثال لا الحصر، اللجنة التشريعية، واللجنة المالية، ولجنة الدفاع والأمن القومي. وتكمن أهمية عمل اللجان في أن اللجان مختصة بموضوع واحد، ويتناول أعضاؤها هذا الموضوع بكافة جوانبه ويصبح أعضاء البرلمان المشاركون في هذه اللجان بمثابة الخبراء في الموضوع الذي يعملون عليه، فمثلاً أعضاء لجنة الأمن والدفاع يعملون جاهدين لوضع مقترحات قوانين تختص بالأمن العام والدفاع، ويمكن للجنة أن تستدعي أصحاب الخبرات في هذا المجال سواء من داخل الحكومة أو الوزارات أو أجهزة الدولة الأخرى، كما يمكن استضافة خبراء مستقلين أو أكاديميين في المجالات المختلفة، ولذا يمكن لأعضاء اللجنة العمل بشكل مكثف على موضوع محدد مثل موضوع السلام المجتمعي.

والسلام الاجتماعي يجب أن يتم التطرق إليه على مستوى اللجان وذلك عن طريق أصحاب الشأن والمتعلقة حقوقهم وواجباتهم بمشروع القانون الذي تناقشه تلك اللجنة، على أن تقوم تلك اللجنة بالحوار مع الخبراء المختصين ووسائل الإعلام المختلفة منعاً لأي مشكلة من شأنها أن تهدد السلام الاجتماعي داخل المجتمع.

٤- العمل المشترك مع الأحزاب السياسية :

أهداف السلام الاجتماعي ليس من الممكن تحقيقها إلا من خلال العمل الجماعي والجهود المشتركة للقادة البرلمانيين، وأعضاء البرلمان من الأحزاب المختلفة الذين تجمعهم الرغبة بالعمل على تحقيق السلام الاجتماعي يمكنهم تشكيل مجموعة برلمانية مختلطة لتوحيد جهودهم ضمن خطة عمل متنسقة مع الأهداف عامة. وهذا الأمر يمكنهم من تحليل الأهداف من خلال برامج أحزابهم المختلفة، ويمكنهم من تبادل المعرفة والتوجه لتحقيق هذه الأهداف، وهذه المجموعات المختلطة تصبح كمرجع لكل عضو برلمان مهتم بشأن السلام الاجتماعي المستدام، كما أن العمل معاً يقدم للمجتمع موقفاً مقنعاً أن الأمر يتعدى الغايات الحزبية، وإنما يعمل الجميع لأجل مجتمع أفضل، وهذا من شأنه زيادة الثقة بين المواطنين والممثلين عنهم.

٥- الحوار المجتمعي مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص:

مؤسسات المجتمع المدني تعنى بقضايا السلام ومشاكله، وهي جزء له أهمية كبيرة عند الحديث عن اهتمامات المجتمع، حيث إن هذه المؤسسات تعمل على رفع القضايا الشعبية إلى القيادة السياسية والقانونية للعمل على حلها، ولذا فإن هذه المؤسسات هي شريك مهم في تحقيق السلام الاجتماعي، ولا بد للقيادة البرلمانيين من دعوة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمستثمرين للمشاركة في وضع وتنفيذ الخطط الإستراتيجية المتعلقة بالسلام الاجتماعي. كما أن القيادة البرلمانيين ليسوا على صلة مباشرة بالمواطنين دائماً وإنما في الغالب مؤسسات المجتمع المدني هي الصف الأول للتواصل المباشر مع فئات المجتمع المختلفة، كما أن القيادة البرلمانيين في بعض الدول قد لا تتمكن من تحقيق الأهداف دون التعويل على الدعم المادي الذي قد يقدمه المستثمرون، ودور البرلمان يتمثل في وضع تسهيلات للمستثمرين والقطاع الخاص للتعاون مع القطاع العام؛ لتنفيذ وتحقيق السلام الاجتماعي.

٦- نشر ثقافة السلام في المحافل الدولية :

يبرز دور القيادة البرلمانيين في نشر ثقافة السلام عن طريق المحافل الدولية المختلفة مثل اللجان والفروع التابعة للأمم المتحدة، وكذلك من خلال البرلمان الدولي حيث السلام الاجتماعي أمر منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وعلى كل دولة أن تعمل بطرقها الخاصة من أجل تحقيق هذه الأهداف، ومن المؤكد أن العديد من المحافل الدولية ستكون منصة لعرض تجارب الدول المختلفة في نشر ثقافة السلام في مجتمعاتها لتحقيق الأهداف، لذا فإنه لمن المهم المشاركة في هذه المحافل والعمل مع الشركاء الدوليين لإنجاح الخطط الوطنية، كما أن هناك العديد من الجهات الدولية التي تعمل بشكل خاص على تقوية العلاقات بين القيادة البرلمانيين وتعمق التبادل بينهم مثل الاتحاد والبرلماني الدولي IPU، وجامعة الدول العربية، والبرلمان العربي^(١).

(١) فاروق كبلاني، استقلال القضاء، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٩٧٧م، ص ١٥.

الخاتمة

إن اندماج كل الفئات الاجتماعية وعلى رأسهم المشرعون البرلمانيون في هوية وطنية عليا تضم كل المواطنين ولا تلغى خصوصياتهم الثقافية المميزة يعد هو الأساس للسلام الاجتماعى ولتعميق ثقافة السلام التى نحتاجها اليوم فى دولنا العربية إزاء مشروع التقسيم وتقسيم المقسم. إن التحديات التى تواجهها دول المنطقة عامة ومصر خاصة، ومنها محاولات تفكيك السلام الاجتماعى للدول العربية فرادى، أو خلق توترات وصراعات على المستوى الإقليمى أو فى الدول العربية، تتطلب اليوم تضافر كل الجهود الوطنية والقومية لتحقيق السلام والأمن فى المنطقة. وسمحوا لى فى ختام هذه الورقة التقدم ببعض الأفكار والمقترحات، آملاً أن تحظى بالنقاش والإثراء، وتتلخص فى الآتى :

- أن يتواصل المشرعون البرلمانيون ومعهم بقية الجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات، على إدخال مساق لأبحاث السلام المجتمعى فى برامجها الأكاديمية وأبحاثها المعمقة .
- السعى إلى خلق أطر وعلاقات أكاديمية مع الأمم المتحدة والاستفادة من إمكاناتها وخبراتها فى تنفيذ بحوث ودراسات السلام المجتمعى.
- تخصيص لجان تشريعية فى مجالات السلام عامة، والسلام الاجتماعى، وتكثيف الدراسات التحليلية والمقارنة فى المجتمعات العربية .
- دعوة المؤسسات الحكومية والأهلية المعنية بالشباب إلى وضع خطة وطنية للارتقاء بثقافة السلام من أجل الشباب، وتعزيز ثقافة السلام بينهم، وتشجيع مشاركاتهم وإسهاماتهم فى إرساء ثقافة السلام فى المجتمعات.